الأمم المتحدة

A/C.2/74/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
25 October 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد نيانغ ..... (السنغال)

وفيما بعد: السيد الكواري ..... (قطر)

المحتويات

المناقشة العامة *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-17326 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠

المناقشة العامة *(تابع)*

١ - **السيد باولينو لابوردِه** (أوروغواي): قال إن التنمية المستدامة هدفٌ واسع النطاق وطويل الأجل يستند إلى عدد من العوامل المحلية والدولية. فعلى الصعيد الوطني، تشمل هذه العوامل سيادة القانون وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وكلها مبادئ أساسية لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الصعيد الدولي، من الضروري بذل جهود متضافرة للقضاء على الفقر وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتشجيع مصادر التمويل البديلة ومعالجة الشواغل البيئية، من بين مسائل أخرى. ومضى يقول إن على الأمم المتحدة أن تقوم بدور بالغ الأهمية في تحقيق الديمقراطية عند تعميم فوائد العولمة.

٢ - وأثنى على الأمين العام لعقده قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩، وحث المجتمع الدولي على مواصلة بناء قدرة المنظمة على تحسين الأمن الغذائي والمحافظة على البيئة وصون الموارد الوطنية، ولا سيما في سياق الخطر الكبير الذي يشكِّله تغير المناخ على كوكب الأرض. وقال إن من الأهمية بمكان إحراز المزيد من التقدم صوب تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بموجب اتفاق باريس، بسبل منها توفير دعم متزايد للبلدان المتوسطة الدخل المستبعدة حالياً من المساعدة الإنمائية الرسمية بسبب معايير متحيزة لا تعكس واقع حالتها الاجتماعية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، أدى رفع أوروغواي إلى مركز بلد متوسط الدخل، اعتماداً فقط على نصيب الفرد من الدخل، إلى ظهور مصاعب كبيرة. واختتم قائلا إن اعتماد رؤية إنمائية متعددة الأبعاد تتجاوز نصيب الفرد من الدخل سيكون نهجاً أكثر إنصافاً بكثير.

٣ - **السيد بايلي أنخِليري** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تُنفذ في جو من الريبة على الصعيد العالمي. فتنمية المجتمعات تتطلب الدفاع القوي عن التعددية من خلال مبادئ من قبيل الاستقلال والتضامن والعدالة الاجتماعية، والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وشدد على وجوب أن تحصل جميع البلدان بإمكانية على وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولا وإنصافاً واستدامة لا يترك أحد خلف الركب. وترتبط الأهداف والغايات والمؤشرات ارتباطاً مباشراً بسياسات التنمية الوطنية في بلده. وقال إن حكومة بلده قد عززت، برغم الصعوبات التي تواجهها، آليات تعاون مع الأمم المتحدة من خلال مشاريع وبرامج تجمع بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة في السياسات والخطط الوطنية.

٤ - ومضى يقول إن حكومة بلده ترفض فرض تدابير قسرية انفرادية، ولا سيما في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية، لأنها تقوّض الحق في تقرير المصير وتنتهك سيادة البلدان المعنية. وهذه التدابير، التي تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تعوق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالكامل، ولا سيما في بلدان الجنوب. ومضى يقول إن التدابير الأحادية الجانب المفروضة على بلده تعوق مسيرة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الطبيعية، وتخلف أثراً سلبياً في ما لمواطني بلده من حقوق الإنسان.

٥ - وقال إنه لكي يتسم النظام التجاري المتعدد الأطراف بالإنصاف لا بد أن يقوم على المعاملة الخاصة والتفضيلية، وأن يتقيد بمبادئ التضامن والتعاون والتكامل واحترام السيادة. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي تطبيق معيار أو نموذج واحد على توفير المساعدة الإنمائية الدولية، التي يجب أن تأخذ في الاعتبار الخطط والاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية لجميع البلدان.

٦ - وفي حين لا يزال التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمِّلا هاماً للتعاون بين الشمال والجنوب، يجب أن تفي البلدان المتقدمة بما التزمت بتقديمه من مساعدة إنمائية رسمية من أجل المساهمة في القضاء على الفقر والجوع.

٧ - واختتم قائلا إن اعتماد اتفاق باريس في عام ٢٠١٥ كان معلماً تاريخياً في إطار الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة تغير المناخ. وأضاف أن بلده أكد من جديد التزامه في هذا الصدد عن طريق إيداع صك التصديق الخاص به.

٨ - **السيد فياليو روشا** (كابو فيردي): قال رغم أن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يواجه عقبات كبيرة، فإنه لا يزال متفائلا بأن اللجنة لديها ما يلزم من الخبرة التقنية والإرادة السياسية لاقتراح إجراءات فعالة وحاسمة. وبما أنه لن يكون من الممكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون إحراز تقدم سريع في مجال تمويل التنمية، فإن وفد بلده يرحب بمبادرة الأمين العام لإعادة مواءمة النظام المالي الدولي مع أهداف التنمية المستدامة، ويشجع الشركاء في القطاع العام والقطاع الخاص على تسريع مشاركتهم في هذه العملية.

٩ - ومضى يقول بما أن البلدان المتوسطة الدخل مثل كابو فيردي محرومة من التمويل بشروط ميسَّرة، فإنها تحتاج إلى إمكانية الوصول إلى التمويل الدولي على نحو أكثر إنصافاً وملاءمة. وتشمل الحلول الملموسة إعادة تقييم معايير الأهلية للحصول على تمويل بشروط ميسَّرة، وزيادة ما هو متوافر من المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز إمكانية الوصول إلى أشكال مبتكرة أخرى من التمويل. وفي إطار السعي لإيجاد حلول مستدامة، ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي أيضًا على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إمكانية الحصول على تمويل أكثر ضمانًا وقابلية للتنبُّؤ، وأن تصبح ذات قدرة تنافسية اقتصادية أكبر، وتعزز قدرتها على مواجهة الظواهر المناخية الشديدة. ويجب البحث عن آليات مبتكرة قادرة على ضمان التنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠ مع الحفاظ على أعباء الديون على مستوى مستدام ومقبول إلى أقصى حد ممكن.

١٠ - واختتم بقوله إن حكومة بلده قد اعتمدت خطة استراتيجية للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، تتضمن مجموعة شاملة من المشاريع في قطاعات تحويلية رئيسية يمكن أن يكون لها أثر عميق على التنمية الطويلة الأجل في البلد. والهدف الرئيسي هو إقامة شراكات عامة وتعبئة التمويل، بما في ذلك التمويل المختلط، من أجل تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد.

١١ - **السيد كونتِه** (غينيا): قال إنه يلزم اتخاذ إجراء عاجل للإسراع بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، لا سيما بالنظر إلى تزايد الآثار السلبية لتغير المناخ على تلك الجهود. وتحقيقاً لهذه الغاية، أطلقت حكومته خطة وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ مهدت الطريق من أجل إجراء تحول هيكلي في الاقتصاد الوطني. وفي إطار هذه الخطة، تهدف الحكومة، بحلول عام ٢٠٢٠، إلى تحقيق ما يلي: زيادة مؤشر التنمية البشرية إلى ٠,٤٨٢؛ والحد من الفقر إلى نسبة ٤٥ في المائة؛ وزيادة النمو في القطاع الأولي إلى نسبة ٨,١ في المائة؛ وزيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة ٩,٥ في المائة؛ وزيادة حصة صادرات المنتجات المصنعة إلى نسبة ١٢,٥ في المائة. واستطرد قائلا إن رؤية غينيا لعام ٢٠٤٠ الطويلة الأجل تدعم الخطة. إذ أدمجت الخطة والرؤية الخطط الإقليمية والدولية الرئيسية من قبيل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠.

١٢ - وبيّن أن غينيا تشهد، في سياق الإصلاحات الوطنية الجارية، زيادة حادة في الاستثمار الخاص في جميع القطاعات. ومن أجل ضمان تحسين توزيع الثروة، أنشأت الحكومة أيضاً الوكالة الوطنية لتمويل المجتمعات المحلية والوكالة الوطنية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي. وسوف تستخدم هاتان المؤسستان من أجل تحويل الأموال مباشرة إلى فئات ضعيفة من السكان في المناطق النائية من البلد.

١٣ - واختتم قائلا إن غينيا التزمت بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ١٣ في المائة، ويُنفذ حالياً برنامج واسع النطاق لإعادة تشجير ٢ مليون هكتار من الأراضي الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠. ومن الأهمية بمكان الحصول على الدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف من أجل إدامة تلك الجهود الطموحة.

١٤ - **السيد الناكوع** (ليبيا): قال إن عدداً من التحديات يعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها ضعف النمو الاقتصادي وزيادة البطالة في صفوف الشباب. ويتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو متوازن وشامل بذل جهود دؤوبة والتعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية لكفالة ألا تستبعد أي منطقة من منافع التنمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب إيلاء الأولوية إلى البلدان الخارجة من النزاع، وضمان أمنها واستقرارها. وهذا يعني، في حالة ليبيا، تقديم المساعدة إلى الحكومة الشرعية وعدم دعم أي شخص يحاول الإطاحة بها في انتهاك لقرارات مجلس الأمن.

١٥ - وبيّن أنه لا يمكن تحقيق أي تنمية دون الأمن والاستقرار. وتعاني ليبيا من عوامل شتى من بينها عدم القدرة على تأمين حدودها نتيجة للهجرة السرية والجريمة المنظمة. ومن أجل معالجة الأسباب الجذرية بدلا من أعراض تلك المشاكل، سيكون من الضروري تحسين آفاق التنمية في بلدان المنشأ، وتقديم المساعدة إلى بلدان المقصد ومكافحة المنظمات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالبشر، بسبل منها منع مصادر تمويلها. ومضى يقول إنه يجب أيضاً أن تعاد الأموال المحوّلة بشكل غير مشروع من البلدان الأفريقية إلى بلدانها الأصلية، بما في ذلك إلى ليبيا، التي هي في أمس الحاجة إلى هذه الأموال من أجل الاستثمار في مشاريع التنمية الخاصة بها.

١٦ - واختتم بقوله إن ليبيا عازمة على تقديم تقرير استعراضه الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيُعقد في تموز/يوليه ٢٠٢٠.

١٧ - **السيد الخاقاني** (العراق): قال إن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية الجارية في بلده تهدف إلى زيادة الإيرادات العامة وتوسيع نطاق القطاع الخاص. وتؤدي الشراكات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة دوراً هاماً من خلال تيسير إمكانية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الأسواق الدولية، لا سيما في مجالي نقل التكنولوجيا وتنمية القطاع الخاص. ومن الأهمية بمكان أن تفي البلدان المتقدمة بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها نظراً لأن المساعدة الإنمائية لها أثر كبير على مشاريع البنية التحتية، ولا سيما في البلدان المتضررة من الحرب والإرهاب. وفي الواقع، تعمّد الإرهابيون استهداف البنية التحتية للعراق بغية تقويض أنشطته الاقتصادية.

١٨ - وأعرب عن تأييد حكومته لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو شامل من خلال نهج يحترم السيادة الوطنية والخطط الإنمائية الوطنية. ومضى يقول إن العراق قدم تقرير استعراضه الوطني الطوعي الأول إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٩، وإن خطة التنمية المستدامة ستُنفذ على الرغم من التحدي الإرهابي الذي ما زال البلد يواجهه. فالإرهاب يمثل تهديداً رئيسياً لخطط التنمية المستدامة الخاصة بالعديد من البلدان، التي تضطر بدلا من ذلك إلى استخدام الأموال لمكافحة هذه الآفة. واختتم بقوله إن المجتمع الدولي أصبح أكثر إدراكاً للأثر السلبي للإرهاب على البيئة بشكل عام وعلى التنمية المستدامة بشكل خاص، على النحو المعترف به في عدد من الإعلانات الدولية الأخيرة.

١٩ - **السيد أوغاريلّي** (بيرو): قال إن بلده قد أدرج أهداف التنمية المستدامة في خططه الإنمائية الوطنية، التي تعطي الأولوية للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتعزيز سيادة القانون والحكم الديمقراطي ومكافحة الفساد. وبيّن أن بيرو ستقدم تقرير استعراضها الوطني الطوعي الثاني في عام ٢٠٢٠، وأنها تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٠ - ومضى يقول إن بيرو ملتزمة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية، وهي منظمة ينبغي تعزيزها لكفالة استقرار هذا النظام وإمكانية التنبؤ به وشفافيته بالنسبة للجميع.

٢١ - وباعتبار بيرو بلداً شديداً التنوع ومعرضاً بشكل خاص لتغير المناخ، فإنه يغتنم الفرص لتحقيق تنمية منخفضة الانبعاثات، ودعا إلى تعزيز تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وأكد على ضرورة أن تكون إدارة مخاطر الكوارث جوهر تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واختتم بقوله إن برنامج عمل الحكومة الواقعي سيساعد على تحسين مساهمة بيرو المحددة وطنياً بحلول عام ٢٠٢٠، وستحققُ تدابير التكيف والتخفيف الشاملة لعدة قطاعات التي أدمجت فيها الأهداف التي حددتها بحلول عام ٢٠٣٠.

٢٢ - **السيد سكوكنِك تابيا** (شيلي): قال إن على المجتمع الدولي أن يعجّل بتكثيف جهوده الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة شاملة لجميع السكان، ومكافحة تغير المناخ. ولتلك الغاية، فإن حكومته تعمل حالياً، في جملة تدابير أخرى، على كفالة خلو مزيج الطاقة الذي يستخدمه البلد من الكربون تماماً، وذلك باعتماد وسائل نقل عام تعمل بالكهرباء، ووضع معايير صارمة لكفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات، وصياغة خطة طموحة لإعادة التحريج.

٢٣ - وأضاف أن الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ستُعقد في سانتياغو، في الفترة الواقعة بين ٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وستكون تلك الدورة فرصة ثمينة لكفالة التنفيذ الكامل لاتفاق باريس، معلنةً بذلك فاتحة عصر جديد أكثر طموحاً في مجال الإجراءات المتعلقة بالمناخ. والنجاح في ذلك على الصعيد العالمي يتوقف على الوحدة والتعاون فيما بين الجميع.

٢٤ - وعلى نحو ما أوضحت شيلي، خلال تقديم تقرير استعراضها الوطني الطوعي، في تموز/يوليه ٢٠١٩، فإن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والقطاع الصناعي كلها تعمل يداً في يد على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تُعد كل منهما سياسة الدولة.

٢٥ - وختم مداخلته قائلا إن النظام التجاري الدولي يجب أن يكون قائماً على القواعد ويكون نظاماً مفتوحاً من أجل كفالة السلام والرخاء للجميع، ولذلك فلا بد من التخلص من التدابير الحمائية التي لوحظت مؤخراً على الصعيد العالمي. والأمم المتحدة هي الهيئة المختصة المخوَّل لها معالجة هذه المسائل، كما أعرب عن تأييد وفده التام لجهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٦ - **السيد بِتشيزي** (توغو): قال إن على أعضاء اللجنة العمل معاً بروح من الوفاق في الدورة الحالية من أجل التصدي للتحديات الهائلة التي تواجه العالم، ولا سيما ارتفاع معدلات الفقر المدقع

والتهديد المتزايد من جراء تغير المناخ. وأضاف أنه، في سياق عالمي يسوده ازدياد النزعة الحمائية والحروب التجارية، لا تزال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي الأداة الشاملة لمواجهة التحديات الإنمائية، في حين حددت أهداف التنمية المستدامة المسار الواجب انتهاجه نحو مستقبل أفضل للجميع. ومع ذلك، لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق تلك الأهداف ويجب تكثيف الجهود على جميع المستويات، ومن الجهات الصاحبة المصلحة كافّةً. وقد أطلقت توغو، من جانبها، خطة للتنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ متوائمة مع تلك الأهداف. وشرح أن الخطة تهدف إلى إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد، وتحقيق نمو مستدام وشامل للجميع، وخلق فرص للعمل اللائق للجميع، وتحسين الرفاه على مستوى الأفراد.

٢٧ - ويتوقف الوفاء بالالتزامات الإنمائية أيضاً على قدرة المجتمع الدولي على جمع الأموال اللازمة وإقامة شراكات دولية مبتكرة. وأعرب، في هذا الصدد، عن تأييد وفده خاصةً لمبادئ الأعمال المصرفية المسؤولة، التي أصدرها برعاية الأمم المتحدة ١٣٠ مصرفاً من ٤٩ بلداً، تزيد قيمة أصولها على ٤٧ تريليون دولار. وتلك المبادئ، التي ستؤدي إلى مواءمة الأنشطة المصرفية مع اتفاق باريس ومع أهداف التنمية المستدامة، ستشكّل إسهاماً رئيسياً في إطار تمويل التنمية.

٢٨ - وختم بالقول إن وفده يؤيد مبادرة الأمين العام الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى اغتنام الفرص التي يتيحها مبدأ تعددية الأطراف من أجل تدشين حقبة من التعاون الاقتصادي والتجارة الدولية، تبعث على الأمل في أوساط المجتمع الدولي، في زمن يسوده قدر كبير من الغموض.

٢٩ - **السيد غاييغوس تشيريبوغا** (إكوادور): قال إن تعددية الأطراف والحوار هما أداتان قيّمتان في تسوية الخلافات في ما بين البلدان، وأن التحديات المشتركة التي ينبغي معالجتها تشمل الفقر بجميع أبعاده، كما تشمل الجوع وسوء التغذية، وأوجه عدم المساواة، ووسائل الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وتغير المناخ. وأضاف قائلا بما أن كوكب الأرض ملك للجميع، فلا بد من حماية تنوعه البيولوجي ووقف تدهوره البيئي وتلوثه ومكافحة الجفاف والتصحر. وأكّد على أنه لا بد لأي تقدم يتم تحقيقه في ميدان التنمية أن يكون في تناغم مع الطبيعة، بحيث تتقاسم جميع الأجيال المسؤولية عن تلك المهمة، وعلى قدم المساواة.

٣٠ - وأعلن عن بقاء إكوادور على التزامها بالتنفيذ التام للاتفاقات العالمية الرئيسية بشأن التنمية المستدامة في سياق معالجة مسائل التمويل وتهيئة الظروف المواتية. وأشار إلى ضرورة تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع، من خلال نهج متكامل في الإدارة الاقتصادية العالمية يتضمّن مبدأ تعددية الأطراف. وأعرب عن التزام حكومته أيضاً بالاستثمار في القطاع الاجتماعي، ولا سيما التعليم والصحة والإسكان، بما يسهم في القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة. وختم بالقول إن نظم الحماية الاجتماعية هي أدوات فعالة لتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

٣١ - **السيدة مُفيز** (البحرين): قالت إن دستور البحرين يكفل لكل فرد الحق في الخدمات الأساسية حتى لا يتخلف أحد عن الركب. وأضافت أن الحكومة تولي أهمية كبيرة للتنمية المستدامة، وقد خصصت ما نسبته ٣٢ في المائة من الميزانية الوطنية للصحة والتعليم والضمان الاجتماعي. ووقّعت أيضاً اتفاق شراكة استراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة للبحرين، وهي أول بلد في المنطقة يقوم بذلك. وذكرت أن البحرين قدمت تقرير استعراضها الوطني الطوعي الأول خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المنعقد في تموز/يوليه ٢٠١٨.

٣٢ - وبموجب التشريعات الوطنية التي سُنت حتى تاريخه، فقد أُدرج ما نسبته ٧٨ في المائة من أهداف التنمية المستدامة في خطة عمل الحكومة. وآتت التدابير الأخرى المتخذة أُكُلها في توفير تعليم ابتدائي مجاني وفي محو الأمية تماماً وإنشاء لجان لتحقيق تكافؤ الفرص ترمي إلى سد الفجوة بين الجنسين. وخلصت إلى القول إن من الأولويات الرئيسية الأخرى، التي حددتها الحكومة في إطار رؤيتها للتنمية المستدامة، توفير السكن اللائق للأسر ذات الدخل المنخفض وإقامة مدن مستدامة.

٣٣ - **السيد تيرني** (أيرلندا): قال إن بلده، في عالم يتزايد فيه عدم الاستقرار، لا يزال على التزامه بتعزيز التعاون الدولي، كونَه السبيل الوحيد لإحلال السلام، ولتحقيق التنمية المستدامة، ومكافحة تغير المناخ، وضمان حماية حقوق الإنسان للجميع. وأضاف قائلا إن موضوع الدورة المتعلق بالمجتمعات الشاملة للجميع استناداً إلى نماذج اقتصادية جديدة يعكس بعض أكبر التحديات المعاصرة المتصلة بالكيفية التي يمكن بها تحقيق السلام والرخاء للجميع، دون مزيد من التدمير للبيئة الطبيعية. وتُوفر خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس خريطة طريق لمواجهة تلك التحديات، وتدشّن عصراً تسوده الاستدامة والمساواة.

٣٤ - وقال أيضاً إنه يتعين القيام بالمزيد خلال الدورة الحالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولإدراك التحديات الفريدة من

نوعها التي تواجهها أضعف البلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. واستطرد قائلا إن من المهم معالجة مسائل من قبيل القدرة على تحمل الدين بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك الاستفادة من الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وألمح كذلك إلى ضرورة العمل لضمان نجاح الاستعراض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤.

٣٥ - وأردف قائلا إن عمل اللجنة ينبغي أن تتجلى فيه الالتزامات الطموحة التي تم التعهد بها في قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ وحجم التحديات المتعددة التي يطرحها تغير المناخ. وأعرب عن تضامن أيرلندا مع موزامبيق وجزر البهاما في أعقاب الكوارث الطبيعية الأخيرة التي عانى منها ذانك البلدان، كما أعاد تأكيد تأييد بلده لإطار سنداي في ذلك الصدد.

٣٦ - وختم بالقول إن وفده يرحب بالفرصة المتاحة بوجود فريق عامل غير رسمي لتقييم أساليب العمل الحالية للجنة ابتغاء استكشاف الفرص المتاحة لإدخال تحسينات عليها. وأكد ضرورة تنشيط عمل اللجنة لكفالة مواصلة التقدم نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣٧ - **السيد راي** (نيبال): قال إن الأمم المتحدة قد اعتمدت سلسلة من الخطط والقرارات الطموحة على مدى العقد الماضي، لكن عملها لا يزال في مرحلة الحوار ولا بد من نقله إلى مرحلة الإنجاز. لذلك يجب أن يكون العقد القادم عقد العمل والإنجاز. وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن مبدأ تعددية الأطراف بلغ أوجَه بخطة طموحة قادرة على إحداث تغيير جذري، وهي خطة عام ٢٠٣٠، فإن تلك الخطة لن يُكتب لها التنفيذ ما لم تستند الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي إلى نهج مماثلة متعددة الأطراف. وأعرب عن القلق البالغ من أن النظام التجاري المتعدد الأطراف والقائم على قواعد، بات معرّضاً للخطر عقب تلاشي الثقة وتزايد النزعة الحمائية. فهذه التوترات يمكن أن تطيح بالتعافي الذي تحقَّق على مدى العقد الماضي.

٣٨ - وشدد على أن إقامة شراكة دولية قوية وشاملة تظل ذات أهمية حاسمة في انتشال الملايين من براثن الفقر والتهميش، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. واستطرد قائلا إن العولمة تلبي مصالح بضعة بلدان لا كلها، كما أن عناصر الإدماج والإنصاف والعدالة الاجتماعية مفقودة في العملية برمتها. ثم شرح أن استمرار حرمان نسبة كبيرة من سكان العالم يظل إحدى الحقائق المرّة. ومن المتوقع حالياً حدوث موجة جديدة من التهميش، يتم فيها تقاسم فوائد الثورة التكنولوجية بشكل مجحف. ولذلك من الضروري إقامة حوار متعدد الأطراف من أجل وضع الإطار المعياري في مجالات من قبيل التعاون الرقمي.

٣٩ - ومن الضروري أيضاً الرد بقوة من أجل التصدي لخطر تغير المناخ، الذي يهدد استدامة كوكب الأرض ومستقبل البشرية ذاته. فيجب كفالة إقامة تعاون دولي بشأن تدابير التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره وبناء القدرة على مجابهته، من خلال زيادة فرص الحصول على التمويل المرصود للأنشطة المتعلقة بالمناخ لأفقر وأضعف البلدان التي هي الأكثر تضرراً من آثار تغير المناخ، على الرغم من أن الانبعاثات الناتجة عنها تكاد لا تُذكر.

٤٠ - وخلص إلى القول إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يدخل ضمن الأولويات الوطنية وسيكون جزءاً لا يتجزأ من عملية رفع اسم بلده من قائمة أقل البلدان نمواً. وتنوي نيبال عرض تقرير استعراضها الوطني الطوعي الثاني خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيُعقد في عام ٢٠٢٠.

٤١ - *تولى السيد الكواري (قَطر) رئاسة الجلسة.*

٤٢ - **السيد لوي** (هايتي): أعرب عن ترحيب وفده بالصورة الشاملة لحالة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ المبينة في تقرير الأمين العام عن تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة (E/2019/65)، وتقريره عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2019/68). وقال إن أوجه القصور الواردة في الفقرة ٨ من الوثيقة الأخيرة تشكّل، على وجه الخصوص، مدعاة لقلق شديد.

٤٣ - وأضاف قائلا إن الدول، على جميع المستويات، يجب أن تعتمد نهجاً كلياً في التنمية المستدامة من أجل التصدي بصورة ملائمة للتحديات الرئيسية التي تواجهها أضعف البلدان، التي لم تحرز التقدم المطلوب في مجال تحقيق تلك الأهداف والتي تعاني من أسوأ آثار تغير المناخ. وأنهى حديثه قائلا إن اللجنة تضطلع بدور حاسم في تنفيذ استراتيجيات فعالة، وفي تعبئة موارد كافية لضمان عدم تخلّف أي أحد عن الركب.

٤٤ - **السيدة خين** (ميانمار): قالت إن آفاق الاقتصاد العالمي غير مُرضية تماماً: فتوقعات التباطؤ الاقتصادي العالمي ومخاطر الركود

المتوقعة الناجمة عن استمرار التوترات التجارية بين أكبر اقتصادات العالم، يمكن أن تتهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضافت قائلة إنه يجب إقامة شراكات تعاونية لمعالجة الطائفة الواسعة من التحديات المتشابكة التي يواجهها العالم الحديث، ولا سيما التحدي الجسيم المتمثل في انتشار الفقر في أقل البلدان نمواً، والذي يشكل عقبة بنيوية كأداء أمام النمو الاقتصادي.

٤٥ - واستطردت قائلة إنه على الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية يبقى لها دور حاسم بالنسبة للتنمية المستدامة، فإن البلدان النامية لم تلمس بعدُ زيادة كبيرة في مستوى تلك المساعدة أو انخفاضاً شديد في حجم ديونها. وشرحت كيف أن الوفاء بالتزامات التمويل والتجارة والديون والالتزامات الأخرى الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، لا يزال أمرا ذا أهمية حاسمة في ذلك الصدد. ويجب أيضاً إعادة بناء الثقة في منظمة التجارة العالمية، بوصفها نظاماً تجارياً مفتوحاً وقائماً على القواعد ومتعدد الأطراف، يلبي احتياجات وشواغل البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ويتعين على أعضاء منظمة التجارة العالمية التنفيذ التام لجميع الأحكام المحددة الواردة في الاتفاقات السارية للمنظمة بشأن أقل البلدان نمواً.

٤٦ - وأعربت عن ترحيب ميانمار بالإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي ينعقد برعاية الجمعية العامة، والذي سيسرّع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعربت أيضاً عن ترحيب بلدها بالإصلاح الطموح لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي يضطلع به الأمين العام.

٤٧ - وبما أن السلام والاستقرار لهما أهمية حاسمة في تحقيق التنمية، فإن ميانمار قد وضعت المصالحة الوطنية في صدارة أولوياتها. وفي ذلك السياق، عُقدت ثلاث دورات لمؤتمر السلام للاتحاد من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ الأساسية لإقامة اتحاد فيدرالي ديمقراطي.

٤٨ - وأردفت قائلة إن ميانمار، وهي من ضمن أشد بلدان العالم عرضة للكوارث والتي تتعرض لمخاطر متعددة، من بينها الفيضانات والأعاصير والزلازل والانهيالات الأرضية والجفاف، قد أحرزت تقدماً كبيراً في التزوّد بالصكوك المؤسسية والسياساتية اللازمة من أجل التصدي لتغير المناخ.

٤٩ - **السيدة شلبي** (تونس): قالت إنه على الرغم من الجهود المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، لا تزال هناك تحديات كثيرة، ولا سيما في مجال القضاء على الفقر. وفي مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الهائلة، ستحتاج البلدان النامية إلى المزيد من المساعدة من المجتمع الدولي، الذي ينبغي له أن يعمل على تعزيز تعددية الأطراف والتضامن الجماعي والشراكات.

٥٠ - وقالت إن تونس ملتزمة بتنفيذ اتفاقات التنمية المستدامة الإقليمية والدولية على النحو الوارد في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠. وقد أدرجت تونس هذين الصكين في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وقدمت تقرير استعراضها الوطني الطوعي بشأن أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه ٢٠١٩.

٥١ - وأضافت إن الحكومة تعمل على مكافحة الفقر والتهميش، خاصة في المناطق غير الساحلية، وعلى تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، باعتباره أولوية وطنية. وهي تركز أيضاً على التنمية البشرية واستخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة وإقامة مجتمع معرفة. وقالت إن خططاً وطنية وضعت للارتقاء بجودة التعليم للفتيات والفتيان، ولا سيما لترسيخ الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشباب والنساء وتعزيز مشاركتهم في القطاع العام. وسن البرلمان التونسي تشريعات للضمان الاجتماعي لحماية أضعف شرائح المجتمع حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

٥٢ - واختتمت قائلةً إن تونس، من منطلق وعيها بخطورة التحديات التي يطرحها تغير المناخ، كانت سباقة إلى التوقيع على اتفاق باريس والمصادقة عليه. ويمثل حق الأجيال القادمة في مناخ سليم أولوية وطنية أدرجت في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٥٣ - **السيد كاراسو** (كوستاريكا): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف العمل المشترك من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وينبغي القيام بالمزيد لكفالة تمتع جميع الأشخاص بثمار التنمية الشاملة والمستدامة. غير أنه لا يمكن أن تتأتى التنمية المستدامة من دون حماية حقوق الإنسان والتمتع الكامل بها.

٥٤ - وأضاف إنه في عام ٢٠١٦، تم توقيع اتفاق وطني بين الحكومة والنقابات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والحكومات المحلية وأمين المظالم في كوستاريكا. ويمثل إيجاد النمو الاقتصادي الشامل للجميع على الصعيدين الإقليمي والوطني

في انسجام مع الطبيعة، وتهيئة الوظائف العالية الجودة والحد من الفقر والتفاوت، كلها أولويات وطنية منشأة بموجب الاتفاق.

٥٥ - وقال إن الإجراءات المتعلقة بالمناخ يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع الجهود المبذولة لصون البيئة والمحافظة عليها. ولهذه الغاية، استحدثت الحكومة خطة طويلة الأجل لإزالة الكربون من الاقتصاد الوطني تمثل نموذجاً حديثاً للتنمية الخضراء.

٥٦ - واسترسل قائلاً إن إدارة التغيير التكنولوجي من أجل تعزيز العمل اللائق وسد الفجوات في المجالين الجنساني والرقمي أمور أساسية لتعزيز الإدماج والحفاظ على النسيج الاجتماعي والديمقراطي للمجتمعات. وتدعم كوستاريكا السياسات والبرامج الرامية إلى زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في مجال التنمية المستدامة من المصادر الوطنية والدولية على السواء. وهي ترحب أيضاً بالمناقشات الجارية بشأن قابلية التضرر من تغير المناخ وآليات التمويل المبتكرة. واختتم قائلاً إن سباق التسلح الجامح مثل جيد على كيفية تحويل الموارد التي ينبغي استثمارها في رفاه الشعوب عن وجهتها.

٥٧ - **السيدة بيموفيتس** (صربيا): قالت إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يكتسي أهمية قصوى من أجل إقامة عالم أكثر ازدهاراً وأماناً، ولذلك ينبغي للجنة أن تركز اهتمامها على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن شأن القيام بذلك أن يعيد تأكيد الدور الذي لا غنى عنه للأمم المتحدة باعتبارها منتدىً عالمياً يُعنى بهذه الأهداف. وقالت إنه يتوجب اتخاذ خطوات ملموسة الآن للتعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سنداي، وهي الصكوك التي تظل صربيا ملتزمة بها التزاماً كاملا.

٥٨ - وأضافت إن صربيا قد أنشأت فريقاً عاملا لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومجموعة نقاش من أجل تحقيق هذه الأهداف. وقد قدمت تقرير استعراضها الوطني الطوعي الأول في تموز/يوليه ٢٠١٩، الذي سلط الضوء على الجهود المبذولة لمعالجة نقص السكان والحد من أوجه عدم المساواة وتحسين الإدماج الاجتماعي والتضامن وتمكين النساء والفتيات من أجل تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين. كما تم التأكيد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتحقيق دخْل مضمون. وقالت إن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية تستند إلى الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر وزيادة فرص العمل وتوفير التعليم الجيد والرعاية الصحية وتعزيز المؤسسات وتحسين الاقتصاد وإعلاء سيادة القانون، وكذلك كفالة احترام حقوق الإنسان للجميع وبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع.

٥٩ - وأضافت إن صربيا، إدراكاً منها لأثر تغير المناخ، صدقت على اتفاق باريس، وكانت من البلدان السباقة إلى تقديم مساهمتها المعتزمة المحددة وطنياً. وكانت صربيا قد التزمت بدايةً بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٨,٩ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بعام ١٩٩٠، غير أن وزارة حماية البيئة تعتزم الآن تنقيح هذا الالتزام لتستبدله بالتزام آخر أكثر طموحاً. ويُتوقع اعتماد مشروع قانون بنهاية العام ينص على التكيف مع تغير المناخ تمشياً مع عملية ما قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والالتزامات بموجب اتفاق باريس. واختتمت قائلةً إنه يجري الإعداد لاستراتيجية وخطة عمل طويلتي الأجل للتصدي لتغير المناخ بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

٦٠ - **السيد مالك** (الهند): قال إن الهند تسير على الطريق الصحيح باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنه سيتم تحقيق معظم الغايات المتعلقة بتغير المناخ قبل أوانها. وستقدم الهند تقرير استعراضها الوطني الطوعي الثاني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠٢٠.

٦١ - وقال إن مسألة المياه والمرافق الصحية مسألة أساسية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في ما يتعلق بالصحة والتغذية والمدن المستدامة والمساواة بين الجنسين. وقد نفذت الهند بنجاح أكبر حملة للمرافق الصحية في العالم في إطار 'مهمة الهند النظيفة'(Clean India Mission)، التي جرى خلالها بناء ١٠٠ مليون مرحاض في غضون خمس سنوات فقط. وقد أنشئت وزارة جديدة لحفظ المياه وإدارتها بهدف المعالجة الشاملة لجميع المسائل المتصلة بالمياه وتوفير مياه الصنبور لجميع الأسر المعيشية بحلول عام ٢٠٢٤.

٦٢ - وأضاف إن الهند تتوخى الريادة في مجال الطاقة المتجددة، وقد اعتمدت عدة مبادرات جديدة للطاقة النظيفة والخضراء: فهي تخطط لإنتاج ١٧٥ غيغاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠، بما في ذلك ١٠٠ غيغاواط من الطاقة الشمسية، وهي تعمل من أجل بلوغ الهدف الأطول أجلا المتمثل في إنتاج ٤٥٠ غيغاواط من الطاقة المتجددة.

٦٣ - وقد وضعت خطة وطنية لإدارة الكوارث في حزيران/يونيه ٢٠١٦ كجزء من الالتزام بإطار سنداي، كما أطلقت الهند مؤخرا تكتلاً للبنى التحتية المقاومة للكوارث من أجل مساعدة البلدان على تحسين قدراتها وممارساتها.

٦٤ - وقال إن الهند اتخذت عدة خطوات لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، ويشمل ذلك تنظيم الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الفترة من ٢ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ في نيودلهي. وخلال المؤتمر، أعلنت الحكومة أن الهند سترفع هدفها المتمثل في استصلاح الأراضي المتدهورة من ٢١ مليون هكتار إلى ٢٦ مليون هكتار بحلول عام ٢٠٣٠.

٦٥ - وأضاف إن البحث والابتكار يمثلان القوة الدافعة للثورة الصناعية الرابعة. وفي هذا الصدد، استحدثت الهند برامج رقمية وناشئة متميزة، ولديها الآن أرخص خدمات البيانات في العالم.

٦٦ - وفي عام ٢٠١٧، أنشأت الهند صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة للتعاون مع البلدان النامية الأخرى انطلاقاً من روح التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد تم التعهد بمبلغ ١٥٠ مليون دولار للعِقد المقبل للمشاريع في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى مدى العامين الماضيين، أعدّ الصندوق ٣٨ مشروعاً في ٣٦ بلداً شريكاً. وقد قطع ٢٩ مشروعاً آخر بالفعل أشواطاً بعيدة.

٦٧ - وأشار في الختام إلى أن بلده، إذ يرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، قدم تبرعاً للصندوق الاستئماني المحدد الغرض التابع لنظام المنسقين المقيمين.

٦٨ - **السيدة النقبي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن تعزيز القيم الإنسانية والاستجابة لتطلعات الشباب هي أساس التطور والازدهار في المستقبل. وفي هذا الإطار، ستستضيف دبي معرض إكسبو ٢٠٢٠، وقد أطلقت الحكومة رؤية ٢٠٢١، التي تحدد أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المدى القريب من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأضافت قائلة إن بلادها عززت شراكاتها الدولية من أجل تعزيز التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهي تقوم بدور استراتيجي كإحدى أهم الدول المانحة للمشاريع الإنمائية في العديد من البلدان. فعلى سبيل المثال، قدمت الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠١٨ مساعدات بقيمة ٣,٨ بلايين دولار، بنسبة بلغ مجموعها ٠,٩٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وهي تسهم أيضاً في التمويل لسد الفجوة الرقمية.

٦٩ - وقالت إن بلادها، إدراكاً منها لأهمية التعاون في مسائل الاستثمار والتنمية الصناعية، ستستضيف المؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) من ٣ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ومؤتمر اليونيدو الوزاري الثامن لأقل البلدان نمواً في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

٧٠ - وقالت إن بلادها تعطي الأولية للجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، وأنه على جميع البلدان أن تقوم بدورها لمواجهة ذلك التهديد الرئيسي. وفي عام ٢٠١٧، أطلقت بلادها استراتيجية وطنية لرفع الطاقة المتجددة والنظيفة إلى ٥٠ في المائة من إجمالي مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٥٠ من أجل تحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والأهداف البيئية.

٧١ - وأضافت قولها إن الإمارات العربية المتحدة تدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق باريس وقمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ وخطة عمل أديس أبابا. واختتمت قائلة إن بلادها تؤيد مبادرة الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٧٢ - **السيد إبراهيموف** (أوزبكستان): قال إنه تم الاعتراف بقدرة بلدان منطقة وسط آسيا على التعاون لمعالجة المشاكل المشتركة في العام الماضي في قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٧٢ المعنون ''تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل ضمان السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة وسط آسيا''. ومن أجل زيادة تعميق جذور هذا التعاون، اشتركت دول وسط آسيا في وضع مشروع قرار معنون ''السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في وسط آسيا''، سيُقدم للنظر فيه في الدورة الحالية.

٧٣ - وقال إنه من الأهمية بمكان أن تُستخدم الإمكانات السياحية غير المستغلة لتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في منطقة وسط آسيا. ويمكن لتشجيع السياحة المستدامة أن يمثل حافزاً للحد من الفقر والنهوض بالنمو الاقتصادي الشامل والمستدام. ويمكن له أيضاً أن يؤدي إلى تمكين المرأة من خلال منح النساء فرص عمل في قطاعي السياحة والضيافة.

٧٤ - **السيدة باروس** (تيمور - ليشتي): قالت إن التزام بلدها ببناء مجتمع سلمي وعادل وشامل للجميع يستند إلى المبادئ الإرشادية للدستور. وتركز السياسات الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية على التخفيف من وطأة الفقر، وتلبية الاحتياجات العاجلة، وتعزيز الأمن والاستقرار، وتوفير أساس لتكوين الأمة من خلال بناء مؤسسات الدولة.

٧٥ - وأردفت قائلة إن تيمور - ليشتي، باعتبارها دولة جزرية صغيرة نامية تتسم بالضعف أمام تغير المناخ، وضعت خطة عمل الوطنية للتكيف من أجل معالجة الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود في المجال البيئي. ويجري بالفعل تنفيذ استثمارات في البنية التحتية المقاومة لتقلبات المناخ وفي الطاقة المتجددة في إطار خطة إنمائية استراتيجية ترمي أيضاً إلى بلوغ مستوى ٥٠ في المائة من إنتاج الطاقة من مصادر مستدامة من الناحية البيئية بحلول عام ٢٠٣٠.

٧٦ - وأكدت أنه يتعين، إضافة إلى التدابير الوطنية، اتخاذ إجراءات عالمية لمكافحة آثار تغير المناخ، لا سيما لموازنة عبء الديون المتزايد. ويجب على المجتمع الدولي بوجه خاص تعبئة حلول محدَّدة لتعزيز مستويات مناسبة من التمويل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتضرر بشكل متزايد بالكوارث الطبيعية التي تترتب عليها آثار مالية طويلة الأمد. ورأت أن القدرة على تحمل الدين مسؤولية مشتركة وأنه ينبغي للمجتمع الدولي العمل معاً على التوصل إلى توافق آراء بشأن ترتيبات الإقراض والاقتراض المسؤولين. ويتعين في هذا السياق النظر في اعتماد أدوات خلاقة، مثل إلغاء ديون البلدان النامية مقابل اتخاذ إجراءات إزاء تغير المناخ. وبالمثل، ينبغي توجيه المساعدة الإنمائية الدولية لدعم الأولويات الوطنية ومراعاة الحالات الخاصة ببلدان بعينها.

٧٧ - **السيد ميزانغ أكامبا** (الكاميرون): قال إن بلده يؤيد تماماً الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية الجمعية العامة. وينبغي للدول العمل معاً بشكل بنّاء لتحقيق الالتزامات الواردة في الإعلان. وبالمثل، لن تتحقق أهداف التنمية المستدامة دون التعاون بين جميع أصحاب المصلحة. وتُذكِّر الكاميرون بضرورة مواصلة تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة بروح من التضامن الاجتماعي، لا سيما مع أفقر الفئات وأشدها ضعفاً. وينبغي للجنة بوجه خاص إقامة شراكات استراتيجية لتمويل التنمية ودعم الجهود المبذولة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وإعادة الأصول المسروقة إلى بلدانها الأصلية.

٧٨ - ومضى يقول إن الكاميرون، في ضوء الدعوة إلى التفكير عالمياً ولكن التصرف محلياً، ملتزمةٌ بإجراء إصلاحات لا مركزية طموحة ترمي إلى تقوية الحكومات والمؤسسات المحلية كأدوات لتمكين وإدماج الشباب والنساء والمهمشين بهدف عدم ترك أي أحد خلف الركب. وأعرب عن ثناء الكاميرون على مختلف المبادرات التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في هذا الصدد، وذكر أن بلده يحث جميع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة إلى دعم شبكة مؤسسات تمويل الحكومات المحلية الأفريقية ويدعو إلى إنشاء تحالف عالمي للمؤسسات المالية لصالح المجتمعات المحلية.

٧٩ - واستطرد قائلا إن الكاميرون اتخذت عدداً من الخطوات في إطار رؤيتها لعام ٢٠٣٥ من أجل تلبية تطلعات المواطنين للعيش في بلد ديمقراطي ومزدهر متحد في تنوعه. وأشار إلى أنه أُحرز تقدم ملموس في قطاع التعليم وفي الحد من أوجه اللامساواة، على النحو الذي شرحته الكاميرون بصورة شاملة أثناء عرض تقرير استعراضها الوطني الطوعي خلال آخر منتدى سياسي رفيع المستوى. وأنشئت أيضاً برامج لخفض حدة الفقر وزيادة الدخل والنهوض بوضع المرأة والأسرة.

٨٠ - واختتم كلامه مشيراً إلى أن الكاميرون كانت من أوائل الدول الموقِّعة على اتفاق باريس وأنها ترمي إلى تحقيق تخفيض نسبة ٣٢ في المائة من انبعاثات الكربون لديها بحلول عام ٢٠٣٥. وينبغي جعل الموارد المالية التي يتصورها المجتمع الدولي في إطار الصندوق الأخضر للمناخ متاحة لبلدان المنطقة الفرعية من أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨١ - **السيد إيرّيرا مولينا** (السلفادور): قال إن الازدهار في المستقبل ستحدِّده إلى حد كبير الجهود الدولية المبذولة للتعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس.

٨٢ - ومضى يقول إن السلفادور تحث منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية، على وضع مؤشرات متعددة الأبعاد لقياس التقدم الإنمائي، بما يتجاوز نصيب الفرد من الدخل، بحيث لا تخسر البلدان إمكانية حصولها على التمويل الميسَّر مع تنامي دخولها. وأشار إلى الحاجة أيضاً إلى وضع مؤشرات شفافة للتنمية الاجتماعية تعترف بالفقر بجميع أشكاله، وتحدِّد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للإنتاج الوطني، وتسلِّط الضوء على أوجه القصور الهيكلية على جميع المستويات.

٨٣ - وأكد أن حكومة بلده تناصر آليات التمويل البديلة التي يمكنها أن تدعم مبادرات تعاون بلدان الجنوب داخل المناطق. وتقر حكومة بلده أيضاً بأهمية التعاون الثلاثي، الذي يجب تعزيزه من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٤ - وأردف قائلا إن السلفادور، في ضوء الحاجة إلى نظام تجاري قائم على القواعد وعالمي ومفتوح وغير تمييزي ومنصف، تقر بأهمية

مواصلة إدماج الاقتصادات الوطنية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإشراك جميع شرائح المجتمع في الجهود الإنمائية الوطنية، وتدعيم آليات للتجارة داخل المناطق وخارجها.

٨٥ - واستطرد يقول إن السلفادور، نظراً لضعف منطقة أمريكا الوسطى أمام تغير المناخ، تقر بأهمية تعزيز تنفيذ إطار سنداي، وتعزيز تدابير تخفيف الآثار والتكيف وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وكفالة إمكانية الحصول على الوسائل اللازمة للتنفيذ.

٨٦ - واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده سيقدم مشروع القرار الذي يُقدَّم كل سنتين بشأن السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى في الدورة الحالية، والذي يدعو الدول الأعضاء إلى تأييده بتوافق الآراء مثلما كان الحال في السنوات السابقة.

٨٧ - **صاحب السيادة هانسن** (المراقب عن الكرسي الرسولي): أعرب عن ترحيبه باتساع نطاق المسائل المناقشة داخل اللجنة وبالعناية المتزايدة بالتنمية المستدامة والمنصفة والمتكاملة، وقال إن مثل هذا النهج الواسع إزاء النشاط الاقتصادي والمالي يُسلِّط الضوء على أن عمل الأمم المتحدة لا يستند إلى نموذج يتوخى الربح بل ينطلق عوضاً عن ذلك من الكائن البشري ككل والصالح العام لجميع الشعوب.

٨٨ - ومضى يقول إن البابا فرانسيس شدَّد، أثناء تأملاته في ذكرى مرور سبعين عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أن الرؤية الاختزالية للكائن البشري تفتح الطريق لتزايد الظلم واللامساواة الاجتماعية والفساد، في حين أن احترام الكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف هو أساس الحرية والعدالة والسلام والتنمية البشرية المتكاملة.

٨٩ - وأكد أنه من أجل النهوض بعمل الأمم المتحدة وتيسير تنشيط أعمال الجمعية العامة على نطاق أوسع، ينبغي لكلٍ من اللجان الرئيسية الست أن يظل تركيزها منصباً على مناقشاتها ومشاريع قراراتها المحدَّدة. ولا يخدم الجمعية العامة ولا لجانها أن تكون هناك ازدواجية في المواضيع في مختلف اللجان، أو أن يحدث أن مسائل خلافية تعرقل إحراز تقدم في إحدى اللجان تُطرح في اللجان الأخرى.

٩٠ - واختتم كلامه قائلا إنه لن يكون من المبالغة الإشارة إلى أهمية احترام حقوق الإنسان العالمية والكرامة الإنسانية في معركة القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الإنسانية المتكاملة. فهذا الاحترام يعزز النهوض بالنظم الاقتصادية والمالية العادلة والشاملة للجميع ويساعد على تجنُّب تفكك خطة التنمية. غير أن الاعتبارات المحدَّدة المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك معنى ''الحقوق''، يجدر تركها للمناقشات في اللجنة الثالثة.

٩١ - **السيد توسكانو – ريفالتا** (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث): قال إن إطار سنداي هو التزام متفق عليه وخريطة طريق للحد من مخاطر الكوارث. ودللت السنوات الأربع الأولى لتنفيذه على أن الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث وفي القدرة على الصمود يؤتي أُكُله. وكانت تلك هي الرسالة العامة *لتقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٩* وللمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث الذي اشتركت في تنظيمه حكومة سويسرا ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في أيار/مايو ٢٠١٩.

٩٢ - وأردف قائلا إنه على الرغم من تلك الأدلة، لا تزال السياسات والاستثمارات القائمة على الوعي بالمخاطر هي الاستثناء وليست القاعدة، مضيفاً أن العواقب غير المقصودة للسياسات الإنمائية والاقتصادية لا تزال توجِد مخاطر الكوارث. ويجب وضع الاستراتيجيات المحلية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠ كخطوة أولى ضرورية نحو تغيير تلك الدينامية.

٩٣ - وذكر أن مداولات ونتائج مؤتمر القمة المعني بالمناخ لعام ٢٠١٩ شددت على إلحاح الحد من مخاطر الكوارث وأقرت بأهمية الاتساق في تنفيذ إطار سنداي وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا ومسار ساموا والخطة الحضرية الجديدة. وأشار إلى وجوب اغتنام الفرصة لتحقيق اتساق السياسات والبرامج بين الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، واستراتيجيات التنمية المستدامة، وخطط التكيف مع تغير المناخ، والمساهمات المحددة وطنياً، بحلول عام ٢٠٢٠. ومن الأهمية بمكان أيضاً وضع استراتيجيات لتمويل الحد من مخاطر الكوارث، وإقامة روابط مع الإطار التمويلي الوطني المتكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تكون أي مفاضلات بين الأهداف مراعية لمخاطر الكوارث.

٩٤ - وأكد أن الكوارث تترك الأشخاص خلف الركب، حيث لا يزال أفقر السكان وأكثرهم تهميشاً يتحملون وطأتها. وبما أن الفقر والاستبعاد والتهميش هي بعض أقوى العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، فإن الحد من مخاطر الكوارث أداةٌ فعالة لتمكين الناس وضمان إدماجهم وتمتعهم بالمساواة. وحيث أن بلداً واحداً ليس بوسعه إدارة مخاطر الكوارث وحده، فمن الأهمية بمكان تعزيز التعاون

الدولي والشراكة والتضامن العالميين، وهو ما يُشكِّل السبيل الوحيد للمضي قدماً. ولذا يلزم قدر أكبر من الالتزام والقيادة من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في القوانين والسياسات والاستراتيجيات والنُظم والتمويل على صعيد كل القطاعات. ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، يجب على المجتمع الدولي الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث بإصرار أقوى بكثير، مع مراعاة رفاه الأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء.

٩٥ - **السيد أحمد** (برنامج الأمم المتحدة للبيئة): قال إن التحديات البيئية غير المسبوقة التي تواجه البيئة العالمية المتدهورة مروّعة في نطاقها، مشيراً إلى أن الوقت المتاح لاتخاذ إجراءات يزداد ضيقاً. وذكر أن تدهور الصحة على كوكب الأرض، لا سيما من جراء تلوث الهواء والقمامة البحرية وتدهور الأراضي وتلوث المياه، يطرح تحديات كبرى على التنمية المستدامة وتترتب عليه عواقب غير مسبوقة، لا سيما بالنسبة لأشد الناس والمناطق فقراً وضعفاً. وأكد أنه من الأهمية بمكان التحوُّل نحو الاقتصاد الاستصلاحي والدائري القائم على الحلول الطبيعية.

٩٦ - ورأى أن خطة عام ٢٠٣٠، رغم ضيق الوقت، تهيِّئ الإطار السليم للتغييرات والإجراءات التحويلية من خلال الشراكات التي يمكن أن تكفل حياة كريمة للجميع. وتماشياً مع النهج المتكامل إزاء التنمية المستدامة المنصوص عليه في خطة عام ٢٠٣٠، تعمل منظمته بنشاط مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لتنفيذ برنامج عملها، وتسعى إلى أوجه تآزر أكبر والمزيد من الفرص لتعزيز التعاون والتكامل مع البُعد الاجتماعي - الاقتصادي للتنمية المستدامة. ومن أجل تحسين التكامل والحد من التفكك، يلزم بذل جهد إضافي لضمان الاستخدام الكامل لمجمل خبرات منظومة الأمم المتحدة في الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة وإدماج تلك الخبرات في مناقشات اللجنة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٤٠.